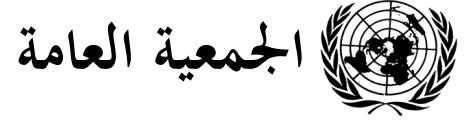


Distr.: General
1 April 2014
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والعشرون

البندان ٢ و ٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن
عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية
في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-12846 160414 160414



* 1 4 1 2 8 4 6 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١		أولاً - مقدمة
٣	١		ألف - تقديم التقرير
٣	٣-٢		باء - معلومات أساسية
٤	١١-٤		ثانياً - تشغيل الصندوق
٤	٨-٤		ألف - مجلس أمناء الصندوق
٤	١١-٩		باء - الرؤية الاستراتيجية للمفوضية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل والصندوق: المضي قدماً
٥	٢٢-١٢		ثالثاً - الأنشطة التي سيدعمها الصندوق خلال عام ٢٠١٤
٧	٢٥-٢٣		رابعاً - الحالة المالية للصندوق
٩	٣٠-٢٦		خامساً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

ألف - تقديم التقرير

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧، الذي طلب فيه المجلس من الأمانة أن تقدم معلومات خطية محدثة سنوية عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل (صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل) وعن الموارد المتاحة له. ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للمساهمات والنفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مقترناً بوصف للإجراءات المتخذة منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/24/56) لتشغيل صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. كما يقدم وصفاً للأنشطة التي تقرر أن يمولها صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل خلال عام ٢٠١٤.

باء - معلومات أساسية

٢ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٧/٦، إلى الأمين العام إنشاء آلية مالية جديدة تدعى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لكي يوفر، جنباً إلى جنب مع آليات التمويل المتعدد الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية بهدف مساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس في قراره ٢١/١٦ تعزيز صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمساعدة البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الخاص بكل منها. وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣ - وقد أنشئ صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٩ وبدأت الدول تقديم مساهماتها إلى الصندوق. كما بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشغيل الصندوق عن طريق توفير المساعدات المالية والتقنية للدول التي تطلب الدعم. وتقدم المفوضية الدعم انطلاقاً من روح الاستعراض الدوري الشامل كما حدده القرار المؤسس الذي ينص على أن أهداف الاستعراض هي تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، المرفق، الفقرة ٤(أ))، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤(ب))، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة التقنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة ٤(ج)).

ثانياً - تشغيل الصندوق

ألف - مجلس أمناء الصندوق

- ٤ - في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، عيّن الأمين العام أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالتعاون التقني، الذي سيكون أيضاً مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وكُلف هؤلاء الأعضاء بالإشراف على إدارة هذا الصندوق الأخير.
- ٥ - وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام المفوضية، يركز مجلس الأمناء اهتمامه على توجيه تشغيل الصندوق بشكل عام من خلال تقديم النصائح في مجال السياسة العامة.
- ٦ - وعقد مجلس الأمناء دورته الأولى في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأُحيط علماً بنهج المفوضية في متابعة الاستعراض الدوري الشامل وكذلك بالدعم المقدم إلى عدد من الدول والممول من صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.
- ٧ - وعقد مجلس الأمناء دورته الثانية في مدينة مكسيكو في شباط/فبراير ٢٠١٤، واستعرض خلالها المشاريع التي سيمولها صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٤. وأحاط مجلس الأمناء علماً مع الارتياح بأن عدداً من المشاريع التي ستُنفذ خلال عام ٢٠١٤ موجهة نحو تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع. وشدد مجلس الأمناء على أهمية ضمان استدامة الأثر، وأهمية مشاركة المجتمع المدني بصورة فعالة في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.
- ٨ - وعقد مجلس الأمناء أيضاً مناقشات مع المفوضية عن رؤيتها الاستراتيجية التي بُثت فيها مؤخراً حيوية جديدة لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل على نحو أكثر تكاملاً واستباقاً ومنهجية. ورحب مجلس الأمناء بما تبذله المفوضية من جهود لوضع هذه الاستراتيجية، وزوّد المفوضية بالنصائح والإرشادات في هذا المجال.

باء - الرؤية الاستراتيجية للمفوضية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل والصندوق: المضي قدماً

- ٩ - تعمل المفوضية، منذ سنتين، على تطوير قدرتها على تقديم مزيد من الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك من خلال تشغيل صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وشمل هذا الجهد نهجاً متكاملاً لدعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- ١٠ - واستناداً إلى الدروس المستخلصة، تقوم المفوضية حالياً بإعادة بث الحيوية في رؤيتها الاستراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل بطريقة أكثر استباقاً ومنهجية وتوجهاً نحو

النتائج. وستهدف هذه الاستراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل التي بُثت فيها الحيوية من جديد إلى تمكين المفوضية من تقديم مزيد من الدعم الفعال إلى الدول على أرض الواقع، بشكل مباشر أو عن طريق ضمان دمج الدعم في برجة متابعة الاستعراض الدوري الشامل التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري، لتمكين الدول من تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الرؤية الاستراتيجية، سيُحدد دور المفوضية بوصفها "هيئة تنسيق" على النحو المطلوب في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦.

١١ - ويمثل توثيق الممارسات الفضلى أولوية هامة أيضاً في هذه الاستراتيجية الجديدة. ومن المهم التعريف بالممارسات الجيدة بشأن المتابعة على أوسع نطاق ممكن. وبالتالي سيواصل الصندوق الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل تمويل توثيق الممارسات الجيدة الناشئة عن تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية التي يمكن تنفيذها في بلدان أخرى. وسيشكل التوثيق المنهجي للممارسات الجيدة بشأن متابعة المشاريع، وتوثيق منهجيات إدارة المشاريع الفعالة من جانب المستفيدين من أموال الصندوق شرطاً مسبقاً هاماً للحصول على الدعم.

ثالثاً - الأنشطة التي سيدعمها الصندوق خلال عام ٢٠١٤

١٢ - سيدعم صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل مشروعاً لتعزيز قدرات السلطات الوطنية لجمهورية مولدوفا على مكافحة التمييز، لا سيما فيما يتعلق بالمجلس الوطني لمنع ومكافحة التمييز، والقضاة والمدعين العامين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة بما في ذلك المحامون ومقدمو الخدمات الصحية ومنظمات المجتمع المدني وبالأخص الرجال والنساء من الفئات الضعيفة كالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي والمحولين جنسياً والخنثائي. ويهدف المشروع إلى ما يلي: الحد من الإفلات من العقاب على الأعمال التمييزية في تقديم الخدمات؛ وتعزيز عمل المحامين الذين يقدمون خدمات قانونية مجانية في قضايا التمييز؛ وزيادة عدد التحقيقات التي تنفذها سلطات الدولة المعنية؛ وتمكين الفئات الضعيفة من التماس الحماية من التمييز والحصول على سبيل انتصاف فعال.

١٣ - ولعدم تسجيل الولادات تأثيرات سلبية بعيدة المدى على تمتع الأطفال المعنيين بطائفة واسعة من حقوق الإنسان. ففي مشروع في النيجر عن تسجيل ولادات الأطفال في مناطق الرُّحْل النائية، ستقوم منظمة غير حكومية محلية بتسجيل الأطفال عند الولادة بالتعاون مع السلطات، بما في ذلك القضاة المحليون. وسيقوم المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أمريكا الوسطى، الذي يقع مقره في بنما، بتنفيذ مشروع مماثل في بنما، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وسيساعد هذا المشروع المديرية الوطنية للسجل المدني التابعة للمحكمة الانتخابية في الوصول إلى مجتمعات شعوب نغابي - بوغلي الأصلية التي تمارس ديانة ماما تاتا، بالنظر إلى التوصيات الخاصة التي قدمت إلى بنما خلال

الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها الذي أُجري في عام ٢٠١٠ لتعزيز جهودها لضمان حق جميع الأطفال في تسجيل ولادتهم.

١٤ - وتقدم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي، بدعم ومشورة خبراء المكتب الإقليمي للمفوضية في جنوب أمريكا، الذي يقع مقره في شيلي، وعلى أساس تقاسم التكاليف، الدعم للحكومات والمجتمع المدني في هذه البلدان في تحليل واستعراض التوصيات الرئيسية للاستعراض الدوري الشامل، وتحديد خرائط الطريق والاحتياجات في مجالي بناء القدرات والمساعدة التقنية، التي أُدرجت في وثائق البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة الخاصة بكل من هذه البلدان، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على تشجيع توثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالتعاون بين البلدان وتقاسمها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلاً عن الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان الرئيسية المثيرة للقلق.

١٥ - وثمة مشروع في البوسنة والهرسك يهدف إلى الدفاع عن إنشاء آلية فعالة للإبلاغ المتكامل ومتابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان عن طريق مساعدة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع للحكومة في بناء القدرة على تحليل توصيات الاستعراض الدوري الشامل وإيلائها الأولوية. وسيجري تجميع توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بحسب الموضوع لغرض تنفيذها. وكجزء من رصد تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ذات الأولوية، سيُترجم دليل المفوضية، "Human rights indicators: A guide to measurement and implementation"، إلى اللغات المحلية وسيُستخدم كأداة رصد. وسُعزز قدرة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في أداء دورها الخاص بمراقبة متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

١٦ - وثمة مشروع إقليمي في دول شرقي الكاريبي الناطقة بالإنكليزية يهدف إلى تقييم الإمكانيات والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وإلى وضع استراتيجية تنفيذ ملائمة مع النظراء ذوي الصلة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة. وسيجري أيضاً وضع خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للمفوضية التي وُضعت مؤخراً لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل.

١٧ - ويهدف مشروع في باراغواي إلى تقديم الدعم في إنشاء آلية لمتابعة ورصد التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

١٨ - وسيُقدم دعمٌ متواصل إلى جزر مارشال وفانواتو بهدف بناء قدرة الحكومات على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. كما سيُقدم لهاتين الحكومتين دعم يتمثل في تزويدهما بمتطوعين من الأمم المتحدة.

١٩ - ويهدف مشروع في أوغندا إلى توفير الدعم من أجل وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وستستحدث قاعدة بيانات/محرك بحث على شبكة الإنترنت تتضمن (يتضمن)

جميع توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى أوغندا، لتكون بمثابة أداة رصد لتنفيذ تلك التوصيات وكذلك لتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وستقوم لجنة حقوق الإنسان في أوغندا بإدارة وصيانة قاعدة البيانات/محرك البحث، مما يساعد في تحقيق المركزية في مراقبة المعلومات من خلال ضمان دقة معلومات الرصد التي ستوضع في قاعدة البيانات.

٢٠- ويسعى مشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما يلي: توفير الدعم اللوجستي والتقني لإنشاء لجنة وطنية جديدة لحقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم في اعتماد القانون الرامي إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وتعزيز قدرة اللجنة المشتركة بين الوزارات والمعنية بحقوق الإنسان المكلفة بصياغة التقارير وتوفير معلومات المتابعة للآليات الدولية لحقوق الإنسان، كجزء من التزامها الدولي.

٢١- ويهدف مشروع في غينيا كوناكري إلى توفير الدعم للحكومة في تأسيس لجنة مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وقد أُعد مشروع قانون عن تأسيس هذه اللجنة في عام ٢٠١١، لكن اعتماد هذا القانون تأخر. وسيقدم الدعم لضمان أن مشروع القانون يتماشى تماماً مع مبادئ باريس. ويهدف المشروع أساساً إلى ضمان تمكين أصحاب الحقوق من الاستفادة من إنشاء هذه اللجنة.

٢٢- وخلال عام ٢٠١٤، سيواصل الصندوق دعم منظمات المجتمع المدني في أداء دور نشط في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرصد. ومن المزمع عقد اجتماع متابعة لمنظمات المجتمع المدني في شمال شرق آسيا، للبحث في كيفية إسهام منظمات المجتمع المدني في تحقيق متابعة أكثر فعالية للتوصيات على المستوى القطري.

رابعاً- الحالة المالية للصندوق

الجدول ١

بيان الإيرادات والنفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)

أولاً- الإيرادات	بالدولار الأمريكي
التبرعات الواردة من الحكومات	١ ٧٢٢ ٣٣٢
إيرادات متنوعة وإيرادات الفوائد	٦٢ ١٣٨
مجموع الإيرادات	١ ٧٨٤ ٤٧٠
ثانياً- النفقات	بالدولار الأمريكي
تكاليف الموظفين	١٩٥ ١٢٨
أتعاب الخبراء والاستشاريين وتكاليف سفرهم	١٦٩ ٤٠٦
سفر الموظفين	١٧٨ ٩٤٢

٣٠ ٩٤٢	سفر الممثلين
٨ ٠٠٠	الخدمات التعاقدية
صفر	مصروفات التشغيل العامة
١ ٣٠٠	اللوازم والمواد
٤٥١ ٠٣٥	المنح والمساهمات والحلقات الدراسية
١٣٤ ٥١٨	تكاليف دعم البرامج
١ ١٦٩ ٢٧١	مجموع النفقات
٦١٥ ١٩٩	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة المحددة
٩٦٧ ٣٤٩	الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢
٢٣١ ٣٢١	تسويات/وفورات/مبالغ متفرقة مردودة إلى جهات مانحة
١ ٨١٣ ٨٦٩	الرصيد الإجمالي للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الجدول ٢

صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل
التبرعات منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الجهة المانحة	بالدولار الأمريكي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	
كولومبيا	٤٠ ٠٠٠,٠٠
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠,٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤٥ ٣٢٦,٠٠
٢٠١١/٢٠١٠	
ألمانيا	١٤٨ ١٤٨,٠٠
المغرب	٥٠٠ ٠٠٠,٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٣٣ ٧٠٧,٠٠
٢٠١٣/٢٠١٢	
أستراليا	٣٨٧ ٥٨٠,٠٠
ألمانيا	٤٧٥ ٦٦٤,٠٠
كازاخستان	٩ ٩٧٥,٠٠
النرويج	٨٤٩ ١١٤,٠٠
مجموع التبرعات	٣ ٢٣٩ ٥١٤,٠٠

٢٣- يبين الجدول ١ الحالة المالية المفصلة للصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (بيان الإيرادات والنفقات). وبالإضافة إلى ذلك، حولت إلى الصندوق مبالغ يبلغ مجموعها ٤٧٠ ٢٥٩ دولاراً خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٤- ومنذ تأسيس صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٩، قدمت سبعة بلدان مساهمات مالية هي: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج. ومنذ التقرير السابق (A/HRC/24/56)، قدمت كازاخستان أيضاً مزيداً من المساهمات المالية. ويقدم الجدول ٢ نظرة عامة عن جميع المساهمات الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من إنشاء الصندوق إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولم ترد مساهمات إضافية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٤.

٢٥- وكما أشير أعلاه، يُتوقع، مع الرؤية الاستراتيجية للمفوضية التي تم تحديثها مؤخراً لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل، أن يزيد معدل التحويلات المالية من صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ولذلك، سيكون من المستصوب توسيع قاعدة مانحي الصندوق، بحيث تقدم جميع الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك البلدان النامية، تبرعات. وبذلك، تستطيع المفوضية تدريجياً ضمان التطبيق العالمي للرؤية الاستراتيجية الجديدة للمتابعة على جميع الدول الأعضاء، وفقاً لمبدأ عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل.

خامساً- الاستنتاجات

٢٦- ينبغي أن تبني جهود متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل على ضمان الإرادة السياسية للدول وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة بغية تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وما زال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل مصدراً قيماً لدعم البلدان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها.

٢٧- ومن المؤمل أن تؤدي إعادة بث الحيوية في النظرة الاستراتيجية للمفوضية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل، وهي نظرة أكثر استباقاً ومنهجية واتجاهاً نحو النتائج، إلى جانب الدعم المالي من صندوق التبرعات، إلى مساعدة الدول في الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ومن المؤمل أيضاً أن يُطبّق نهج متكامل في متابعة توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل، تطبيقاً واسعاً ومنهجياً بقدر الإمكان.

٢٨- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتمكن المفوضية، بفضل رؤية استراتيجية أُعيد بث الحيوية فيها لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل، بدعم مالي من صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، من الاضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في العمل بوصفها "هيئة تنسيق" على النحو الذي اقترحه مجلس حقوق الإنسان.

٢٩- وسيسمح الدعم الذي سيقدمه صندوق التبرعات الخاص بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل بتوليد وتوثيق مجموعة متنامية من الممارسات الجيدة بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل. ولذلك، تضع المفوضية ضمن أولوياتها الحاجة إلى توثيق هذه الممارسات الجيدة بطريقة أكثر منهجية، وستبذل كل جهد لازم لضمان توثيق وتقاسم الممارسات الجيدة في المنهجيات الفعالة لإدارة المشاريع وكذلك في متابعة قضايا حقوق الإنسان المواضيع العالمية المشتركة، بما في ذلك المواضيع المعقدة المتعلقة بنوع الجنس والعمال المهاجرين، من أجل تمكين الدول الأخرى من تكرارها وتطبيقها وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. وستمضي المفوضية في تعزيز استدامة الدعم المقدم إلى الدول في مجال متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

٣٠- وينبغي التأكيد مرة أخرى على أن المسؤولية الأساسية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تقع على عاتق الدول نفسها، وحسب الاقتضاء، على عاتق الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. وبالتالي، لا بد من ضمان وتشجيع مشاركة الجهات المعنية الأخرى في عملية المتابعة.